مجلّة اتّحاد الجامعات العربيّة للآداب

مجلّة علميّة نصف سنويّة محكّمة

تصدر عن الجمعيّة العلميّة
لكلّيّات الآداب في الجامعات الأعضاء
في اتّحاد الجامعات العربيّة

المجلّد الحادي والعشرون

العدد الثاني

أكتوبر 2024م – ربيع الثاني 1446 هـ

ISSN 1818 - 9849

Online 3005 - 3749

الشواهدُ الشعريّةُ المجهولةُ القائلِ في مغني اللبيبِ: إشكالاتُ النّسبةِ واختلافُ الروايةِ (نماذج مختارة)

محمد باسل قادري *

https://doi.org/10.51405/21.2.4

المجلد 21 – العدد الثاني – ص 417 –ص 442

تاريخ الاستلام: 2024/1/8

تاريخ القبول: 2024/5/15

ملخّص

يعالجُ البحثُ الشواهدَ الشعريّةَ المجهولةَ القائلِ في مغني اللبيبِ، مقسّمًا إيّاها إلى أربعةِ أقسامٍ؛ ما لم يُذكَرْ قائلُه في المغني وذُكِرَ في كتبِ النحوِ الأولى، وما لم يُذكَرْ قائلُه واختُلِفَ فيه في كتبِ النحوِ الأولى، وما لم يُذكَرْ قائلُه ولم يُذكَرْ في كتبِ النحوِ الأولى، وما اختُلِفَ في روايتِه وفي أحدِ وجوهِ الاختلافِ فيبطلُ الاستشهادُ به.

وانتهجَ البحثُ منهجَ التحليلِ الوصفيِّ في معالجةِ الشواهدِ المختارةِ، الشواهدِ التي تصفُ وتدلُّ على منهجِ ابنِ هشامٍ في اختيارِه شواهدَه، ويحلّلُ هذه الشواهدَ وَفقَ قيمتِها النحويّةِ وقيمتِها في الحكمِ الإعرابيّ.

ويخلصُ البحثُ إلى عددٍ من النتائجِ، لعلَّ أهمَّها؛ أنَّ ابنَ هشامٍ لم يكنْ يكترثُ إلّا للقاعدةِ النحويّةِ، وهذا ما جعلَه لا ينسبُ الأبياتَ إلى أصحابِها؛ فهو يفترضُ من المتلقّي القدرَ الكافيَ من العلمِ حتّى يتابعَ القاعدةَ لا الشاهدَ.

الكلمات المفتاحيّة: ابن هشام، الشواهد النحويّة، ما جُهل قائلُه، إشكالات النسبة.

- جميع الحقوق محفوظة للجمعيّة العلميّة لكلّيّات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتّحاد الجامعات العربيّة 2024.

* طالب دراسات عليا، قسم اللغة العربية، جامعة النجاح، فلسطين.

المقدّمة:

مشكلة الدراسة:

يعالجُ البحثُ إشكالًا علميًّا قديمًا يتمثّلُ في الوقوفِ على الأبياتِ المجهولِ قائلُها، وأثرِ حُجّيّتِها في بسطِ قواعدِ العربيّةِ، والمادّةُ المُتّخذَةُ موضوعًا للعلاجِ هيَ لنحْويٍّ متأخّرٍ اشتهرَ بصيتِه العلميِّ، وبراعتِه النحّويّةِ، وهو أبو محمّدٍ عبدُ اللهِ جمالُ الدينِ بنُ يوسفَ الأنصاريِّ (ت 761هـ)، وهي نماذجُ مختارةٌ دالّةٌ منْ مغني اللبيبِ عنْ كتبِ الأعاريبِ، ورأى البحثُ تقسيمَ الشواهدِ الشعريّةِ إلى أربعةِ أقسامٍ؛ ما لَمْ يُذكَرْ قائلُه في المغني وذُكرَ في كتبِ النحوِ الأولى، وما لَمْ يُذكَرْ قائلُه واختُلفَ فيه في كتبِ النحوِ الأولى، وما لَمْ يُذكَرْ قائلُه ولم يُذكَرْ في كتبِ النحوِ الأولى، وما اختُلفَ في روايتِه وفي أحدِ وجوهِ الاختلافِ فيبطلُ الاستشهادُ به.

أهداف الدراسة:

لاختيارِ هذا الموضوعِ أسبابٌ وأهدافٌ، من أهمِّها معالجةُ قضايا عامّةٍ وخاصّةٍ؛ أمّا العامّةُ فهي بما يتعلّقُ بالاستشهادِ بشعرِ شاعرٍ مجهولٍ أو شاعرٍ اختُلفَ في نسبةِ الشاهدِ إليهِ، ويهدفُ البحثُ منها إلى إثباتِ أنّه لا ضيرَ منْ الاستشهادِ بها إذا نُقلَتْ عن ثقةٍ، أو كانَ الاختلافُ في النسبةِ يعودُ إلى شاعرَينِ أو أكثرَ ممّنْ يُحتجُّ بعربيّتِهم جميعًا، وأمّا الخاصّةُ فهيَ تتعلّقُ بابنِ هشامٍ نفسِه، وبيانِ ردودِه على العلماءِ وموافقتِه إيّاهم، وإثباتِ براعتِه النحْويّةِ، وهذا يظهرُ في الفصلينِ الأوّلينِ والأخيرِ، أمّا الفصلُ الثالثُ فهوَ يهدفُ إلى إثباتِ أنّ ابنَ هشامٍ، كغيرِه من النحْويّينَ، لا يستشهدُ بشعرِ المولّدينَ.

منهج الدراسة:

ينتهجُ البحثُ المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ؛ فهوَ يقفُ على ظاهرِ النصوصِ والشواهدِ، ثمَّ يُمعنُ في تحليلِها والنظرِ في نسبتِها إلى أصحابِها، وردِّ أصولِها النظريّةِ إلى

مَـن يوافقُهـا، وبذلـكَ، لا يفـرغُ مـنْ شـاهدٍ إلّا وقـدْ تجلّـت نسـبتُه، أو أثـرُ اختـلافِ الروايـةِ فيـهِ، أو وجـوهُ تخريجِـه النحْويِّـةُ.

الدراسات السابقة:

هناكَ عددٌ منَ الدراساتِ السابقةِ التي اطّلعَ عليها الباحثُ، أهمُّها:

- الشـواهدُ الشـعريّةُ المجهولـةُ وَالِاحتجـاجُ بهـا عنـدَ ابـنِ هشـامٍ في كتابِـه مغنـي اللبيـبِ: دراسـةٌ نحْويّـةٌ أصوليّـةٌ(1).

وهـذا البحـثُ يختلـفُ عـنْ دراسـتي تمـامَ الِاختـلافِ في طريقـةِ المعالَجـةِ، وفي النتائـجِ التـي توصّلَـتْ إليهـا؛ أمّـا من حيـثُ المعالجـةُ فكانَـتِ المركزيّـةُ في البحـثِ للقضيّـةِ النحويّةِ المُثبتَـةِ في الشـاهدِ المجهـولِ قائلُـه، بغـضِّ النظـرِ إنْ ذُكـرَ في كتـبِ النحـوِ الأولى أو لا، وبغـضِّ النظـرِ عـنِ البحـثِ في نسـبتِه، وعـلى هـذا، قُسّـمَتْ إلى أحـدَ عـشرَ قسـمًا بعـددِ الشـواهدِ، وأمّـا مـن حيـثُ النتائـجُ فجـزءٌ منهـا متعلّـقٌ بموقـفِ الدراسـةِ مـنَ الشـاهدِ المجهـولِ قائلُـه؛ وهـو موقـفٌ يتّسـمُ برفضِـه(2).

- مصـادرُ الِاستشـهادِ عنـدَ ابـنِ هشـامٍ الأنصـاريِّ: مـنْ خـلالِ مغنـي اللبيـبِ عـن كتـبِ الأعاريـبِ(3).

ويختلـفُ هـذا البحـثُ مـعَ عـددٍ مـنَ الأحـكامِ التـي توصّـلَ إليهـا صاحـب الدراسـةِ عنـدَ حديثِـه عـنِ استشـهادِ ابـنِ هشـامٍ في المغنـي، وعُولِـجَ هـذا الِاختـلافُ في البـابِ الثالـثِ، وناقـشَ البحـثُ مقـولاتٍ أخـرى تتحـدّثُ عـن رفـضِ الشـاهدِ المجهـولِ قائلُـه، وعـنْ تغيـيرِ النحـاةِ للشـواهدِ الشـعريّةِ حتّـى يبنـوا أحكامَهـم وغـيرِ ذلـك.

- الشـواهدُ الشـعريّةُ بـينَ السـيوطيِّ والبغـداديِّ في شرحِ مغنـي اللبيـبِ لابـنِ هشـامٍ الأنصـاريِّ(4).

ويختلـفُ هـذا البحـثُ عـن هـذه الدراسـةِ مـنْ حيـثُ الهـدفُ الـذي تنطلـقُ منـهُ، ومـنْ حيـثُ قاعـدةُ الدراسـةِ؛ فالبحـثُ يتتبّـعُ نمـاذجَ مـنَ الشـعرِ غـيرِ المنسـوبِ إلى شـاعرٍ،

أو المختلفِ في نسبتِه ويُعالجُ قيمتَه النحْويّةَ، أمّا هذه الدراسةُ فتعالجُ الشواهدَ الشعريّةَ التي أسقطَها السيوطيُّ في شرحِه للمغني مُبيّنةً بصورةٍ أكثرَ تفصيلًا قيمتَها النحويّةَ.

- الخلافُ النحويُّ في مغني اللبيبِ لابنِ هشامٍ الأنصاريِّ(5).

ويختلفُ البحثُ عن هذه الدراسةِ اختلافًا كبيرًا، إلّا أنّه يتّفقُ معَه في واحدٍ منَ الأهدافِ التي تتغيّاها الدراسةُ، وهوَ؛ الكشفُ عن منهجِ ابنِ هشامٍ في مختلفِ معالجاتِه للقضايا النحْويَّةِ، ويتتبّعُ البحثُ الشواهدَ غيرَ المنسوبةِ لتحقيقِ هذا الهدفِ، أمّا هذه الدراسةُ فتتبّعُ الآراءَ النحْويّةَ، والسجالاتِ الفكريّةَ التي تضمّنَها الكتابُ.

وفيما يأتي تفصيلُ هذه الفصول الأربعة:

1 - ما لمْ يُذكَرْ قائلُه في المغني، وذُكرَ في كتبِ النحوِ الأولى

يظهرُ أنَّ في المُغني شواهدَ كثيرةً ممّا هي مألوفةٌ عندَ علماءِ النحْوِ؛ فلا يكادُ كتابٌ في النحوِ يخلو منها(6)، وهذه الشواهدُ، تحديدًا، لا يظهرُ اكتراثُ النحاةِ في نسبتِها إلى أصحابِها؛ لأنَّ وجودَها عندَ ثقاتٍ وحدَه دليلٌ على صحّةِ الإستشهادِ بها، وفي ذلكَ يقولُ البغداديُّ (ت 1093هـ) في الخزانةِ: «ويُؤخذُ منْ هذا أنّ الشاهدَ المجهولَ قائلُه وتتمّتَه، إنْ صدرَ مِنْ ثقةٍ يُعتمَدُ عليه قُبِلَ، وإلّا فلا، ولهذا كانَتْ أبياتُ سيبويهِ أصحَّ الشواهدِ؛ اعتمدَ عليها خَلَفٌ بعدَ سَلَفٍ، معَ أنّ فيها أبياتًا عديدةً جُهِلَ قائلوها، وما عيبَ بها ناقلوها»(7)، والشواهدُ في هذا البابِ تأتي في إطارِ الترجيحِ النحويِّ، ومن ذلكَ:

- قولُ الشاعرِ عامرِ بنِ جُوَينٍ الطائيِّ: (الطويل)

فَلَمْ أَرَ مِثْلَها خُباسَةَ واحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسيْ بَعْدَ ما كِدْتُ أَفْعَلَهْ

أوردَ ابنُ هشامٍ البيتَ بلا نسبةٍ، وفي الكتابِ نُسبَ إلى عامرِ بنِ جُوينٍ(8)، وجاءَ شاهدًا في بابِ «حذفُ أنْ الناصبة» على أنّها قدْ تُحذَفُ عندَ سبويهِ (ت 180هـ)،

ويرجّحُ ابنُ هشامٍ رأيَ المبرّدِ (ت 285هـ) الذي يرى أنّ الأصلَ «أفعلُها»، ثمّ حُذفَتِ الألفُ، ونُقلَتْ حركةُ الهاءِ إلى ما قبلَها؛ لأنّ «أنْ» مُضمرةٌ في موضعِ حقُّها ألّا تدخلَ فيه صريحًا؛ وهو خبرُ كادَ(9)، ويؤيّدُ السيوطيُّ (ت 911هـ) ترجيحَ ابنِ هشامٍ؛ بدليلِ أنّ الفعلَ «أفعلُها» فيهِ ضميرٌ مؤنّثٌ يعودُ على «خُباسة»، ولأنّ الحذفَ لغةٌ، يقولُ: «لأنّ ذلكَ قدْ عُرفَ منْ لغةِ قبيلةٍ، ولأنّ الضميرَ راجعٌ إلى الحباسةِ، وهيَ مؤنّثٌ. فإذا قلنا أصلُه «أفعلُها» كانَ جاريًا على القياسِ، والظاهرُ لا يعدِلُ عنه»(10).

- قولُ الفرزدقِ: (الطويل)

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا جِهارًا، وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خازِمِ

لمْ يردِ البيتُ منسوبًا في المغني، ووردَ منسوبًا إلى الفرزدقِ في كتبِ النحوِ القديمةِ(11)، وردَّ ابنُ هشامٍ في هذا البيتِ قولَ الخليلِ (ت 170هـ) والمبرّدِ، يقولُ: «وقالَ الخليلُ والمبرّدُ: الصوابُ «أنْ أذنا» بفتحِ الهمزةِ من أنْ؛ أي لأنْ أذنا، ثمّ هيَ عندَ الخليلِ «أنْ» الناصبةُ، وعندَ المبرّدِ أنْ المخفّفةُ من الثقيلةِ»(12)، وفي هذا الكلامِ مجانبةٌ للدقّةِ؛ إذْ لم يردِ البيتُ في الكتابِ بفتحِ «أنْ»، كما يذكرُ ابنُ هشامٍ، يقولُ سيبويهِ: «وسألتُ الخليلَ عن قولِ الفرزدقِ: أتغضبُ إنْ [...] فقالَ: لأنّه قبيحٌ أنْ تفصلَ بينَ «أَنْ» والفعلِ، كما قبحَ أنْ تفصلَ بينَ «كيْ» والفعلِ، فلمّا قبحَ ذلكَ ولم يجزْ حُمِلَ على «إنْ»»(13)، والواضحُ أنّ الخليلَ قالَ بكسرِ «إن»، إلّا أنْ يكونَ قد توفّرَ لابنِ هشامٍ مصدرٌ آخرُ اعتمدَ عليهِ في حُكمِه.

والبيتُ، عندَ ابنِ هشامٍ، محمولٌ على وجهينِ؛ أنْ يكونَ على إقامةِ السببِ مقامَ المُسبّبِ، فيكونَ الأصلُ؛ أتغضبُ إنِ افتخرَ مُفتخرٌ بسببِ حزِّ أذني قتيبةَ؛ فالافتخارُ بذلكَ يكونُ سببًا ومسبّبًا عن الحزِّ، وأنْ يكونَ على معنى التبيّنِ؛ أي أتغضب إن تبيّنَ في المستقبلِ أنّ أذني قتيبةَ حزّتا فيما مضى(14) أمّا عندَ سيبويهِ فالبيتُ جاءَ لمنعِ إتباعِ الاسمِ بعدَ أنْ.

وممّا جرى عرضُه، يُتنبّهُ إلى أنّ لابنِ هشامٍ عقلًا مستقلًّا غيرَ تابعٍ إلى مدرسةٍ بعينِها، أو عالمٍ بعينِه، إنّما يتخيّرُ منَ الآراءِ، ويأتي منَ الشعرِ بما هو شاهدٌ لقاعدةٍ

غيرِ التي يعرضُ لها، وبهذا يُلفى لدى ابنِ هشامٍ تنوّعٌ وتجديدٌ يدلُّ على اشتمالِ آراءِ العلماءِ وفهمِها؛ فعلى سبيلِ المثالِ، عندَما يتحدّثُ عن حروفِ النداءِ يعرضُ «آ» بالمدِّ على أنّه واحدٌ منها للبعيدِ، وهوَ منَ المسموعِ الذي لم يذكرْه سيبويهِ، وذكرَه غيرُه(15)، وهو، معَ كونِه بصريَّ النزعةِ، لا يجدُ حرجًا في مخالفتِه مدرسةَ البصرةِ إيّاهمْ(16).

2 - ما لمْ يُذكَرْ في المغني، واختُلفَ فيه في كتبِ النحوِ الأولى

أوردَ ابنُ هشامٍ، ضمنَ شواهدِه المجهولةِ القائلِ، ما كانَ مختلفًا في نسبته إلى شاعرينِ، أو أكثرَ، في كتبِ النحوِ الأولى، ومهما يكنْ منِ اختلافٍ؛ فقائلُها عربيٌّ ممّن يُحتجُّ به، وبذلك؛ فالبيتُ يظهرُ، بالضرورةِ، في كتبِ النحوِ القديمةِ، ويكونُ دورُ ابنِ هشامٍ في ترجيحِ رأيٍ على رأيٍ، أوِ الأخذِ بقولٍ من دونِ قولٍ، ومن ذلكَ:

- قولُ الشاعرِ: (الرجَز)

إنَّ أَباها، وَأَبا أَباها قَدْ بَلَغا في المَجْدِ غايَتاها

لم يردْ منسوبًا في المغني، ولا في كتابِ (الجملُ في النحوِ) للفراهيديِّ، وجاءَ البيتُ عندَ ابنِ هشامٍ شاهدًا على منْ يُجري المثنّى بالألفِ دائمًا(17)، وفي الخزانةِ أنّ البيتَ لرجلٍ من بني الحارثِ، أو لأبي النجمِ، أو لبعضِ أهلِ اليمنِ(18)، وعلى أيّةِ حالٍ، لا يضرُّ جهلُ قائلِه بمنزلتِه، لأمرينِ؛ أنّه صدرَ عن ثقةٍ كالخليلِ، وكالمفضّلِ (ت 168هـ) في الخزانةِ، وأنّه يدلُّ على لغةٍ معروفةٍ عندَ العربِ، وهي؛ لغةُ بني الحارثِ بنِ كعبٍ، وخثعمٍ، ونُسبَتْ إلى غيرِهم.

- قولُ الشاعرِ: (الكامل)

أَلْقى الصحيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهَ وَالزادَ حَتّى نَعْلَهُ أَلْقاها

اختُلفَ في قائلِ هذا البيتِ؛ ففي الكتابِ جاءَ لابنِ مروانَ النحْويِّ(19)،

وللمتلمّسِ في ملحقِ ديوانِه(20)، ولمروانَ بنِ سعيدٍ في معجمِ الأدباءِ(21) (ت 626هـ).

والبيتُ يقرأُ بتثليثِ حركةِ الإعرابِ في «نعلِه»، وفي النصبِ وجهانِ؛ أنْ يكونَ منصوبًا بـ«ألقى»، ومعطوفًا على ما عملَ فيه «ألقى»، ويكونَ «ألقاها» توكيدًا، أو أنْ تنصبَ بفعلٍ مُضمَرٍ، يفسّرُه «ألقاها»، وأمّا الرفعُ فعلى الاستئنافِ، والمعنى: «ألقى ما في رحلِه حتّى نعلُه هذه حالُها»، وفي الخفضِ انتهاءُ الإلقاءِ بها(22).

والشاهدُ في البيتِ، عندَ ابنِ هشامٍ، وجودُ قرينةٍ «ألقاها» تقتضي دخولَ ما بعدَ «حتّى» في مضمونِ الحكمِ قبلَها(23)، ويقولُ البغداديُّ إنّ الشاهدَ: «على أنّ فيه قرينةً لدخولِ ما بعدَ «حتّى» في حكمِ ما قبلَها، وهي قولُه: «ألقاها»؛ إذْ إنَّه يقتضي أنَّ النعلَ مُلقاةٌ قطعًا»(24)، وروى سيبويهِ البيتَ بخفضِ «نعلِه»، والشاهدُ خفضُ «نعلِه» على الغايةِ، وجوّزَ الرفعَ(25).

- قولُ الشاعرِ: (البسيط)

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْها غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمامَةٌ في غُصونٍ ذاتِ أَوْقالِ

وردَ هذا البيتُ منسوبًا إلى الكنانيِّ في الكتابِ(26)، وإلى أبي قيسِ بنِ رفاعةَ منَ الأنصارِ في شرحِ شواهدِ المغني(27)، وإلى أبي قيسِ بنِ الأسلتِ في ديوانِه(28)، وهو شاهدٌ على مجيءِ «غير» مبنيّةً بالفتحِ إذا أُضيفَتْ إلى مبنيٍّ، وحقُّها الرفعُ كونُها فاعلًا، ويرى ابنُ هشامٍ أنّ هذا البيتَ أقوى من قولِ الشاعرِ: (الرمل)

لُذْ بقيسٍ حينَ يأبى غيرَهُ تُلْفِهِ بَحْرًا مُفيضًا خَيْرَهُ

لأنّ الأوَلَ «غيرَ أنْ نطقَتْ» انضمَّ فيهِ «إلى الإبهامِ والإضافةِ تضمّنُ «غيرَ» معنى «إلّا»(29).

ووردَ البيتُ عندَ سيبويهِ بالرفعِ شاهدًا على مجيءِ «أَنْ» كغيرِها منَ الأسماءِ، وأثبتَ روايةَ النصبِ بعدَ ذلكَ، يقولُ: «وزعموا أنّ ناسًا من العربِ ينصبونَ هذا الذي في موضعِ الرفعِ، فقالَ الخليلُ، رحمَه اللهُ: هذا كنصبِ بعضِهم «يومَئذٍ» في كلِّ موضعٍ، فكذلكَ غيرَ أنْ نطقَتْ»(30)، وفي الإنصافِ (ت 577هـ) أنّ الكوفيّينَ يُجيزونَ

إضافـةَ «غـير»، إذا جـاءَتْ بمعنـى «إلّا»، إلى متمكّـنٍ أو غـيرِ متمكّـنٍ(31)، أمّـا البصريّـونَ فـيرونَ جـوازَ إضافتِهـا إلى غـير متمكّـنٍ حسـبُ(32)، وعـلى هـذا يُفهـمُ مـا نقلَـه سـيبويهِ عـنِ الخليـلِ: «هـذا كنصـبِ بعضِهـم يومَئـذٍ...».

ويتّضـحُ أنّ الشـواهدَ أعـلاهُ مـنْ صحيـحِ كلامِ العـربِ، ولا يؤثّـرُ اختـلافُ قائلِهـا في هـذا الحكـمِ؛ فالشـاهدُ الأوّلُ لغـةٌ مـن لغـاتِ العـربِ، والثـاني تتّفـقُ قراءاتُـه كلُّهـا مـعَ وجـهٍ مـن وجـوهِ اللسـانِ العـربيِّ، والثالـثُ يتّفـقُ أنْ يكـونَ بوجهيـهِ مـن العربيّـةِ بغـيرِ تحـرّجٍ.

3 - ما لمْ يُذكَرْ في المغني، ولم يُذكَرْ في كتبِ النحوِ الأولى

يتنبّـهُ المعالـجُ للشـواهدِ الشـعريّةِ في المغنـي إلى وجـودِ عـددٍ مـنْ الاسـتدلالاتِ للمولّديـنَ، وقـدْ بثَّهـا ابـنُ هشـامٍ في كتابِـه، وهـي تنقسـمُ إلى قسـمين؛ مـا نسـبَه ابـنُ هشـامٍ إلى صاحبِـه؛ كالمتنبّـي وأبي العـلاء المعـرّيّ، ومـا لم ينسـبْه، وأثّـرَ توفّـرُ هذه الشـواهدِ في المغنـي إلى اختـلافِ النظـرةِ إلى كتـابِ ابـنِ هشـامٍ عنـدَ المعاصريـنَ؛ فمـنَ الباحثـينَ مَـن يـرى أنّ ابـنَ هشـامٍ لم يكـنْ مراعيًـا المِعيـارَ الزمنـيَّ الـذي حـدّدَه النحـاةُ، وأصبـحَ بعـدُ قاعـدةً لازمـةً عندَهـم(33)، ولكـنّ المتتبّـعَ لمقـولاتِ ابـنِ هشـامٍ سـيرى أنّ هـذا الحكـمَ جُـزافٌ في حقِّـه؛ فهـو نفسُـه يـرى أنّ هـذه الأبيـاتَ لا يمكـنُ الاستشـهادُ بهـا في حـالٍ، وإنّمـا وردَتْ للاسـتدلالِ أَوْ الاسـتئناسِ.

ولتتبّـعِ منهـجِ ابـنِ هشـامٍ العلمـيِّ، يجـبُ النظـرُ إلى كتـبِ ابـنِ هشـامٍ كُلِّهـا؛ أيْ بصـورةٍ جمعيّـةٍ لمؤلّفاتِـه؛ فالمغنـي هـو قمّـةُ النضـجِ العلمـيّ الـذي وصـلَ إليـه، ومـعَ ذلـكَ، مـنَ المفيـدِ النظـرُ في الكتـبِ الأخـرى لرؤيـةٍ موجّهـةٍ وعامّـةٍ لمنهجِـه؛ فلـم يُـبِنِ ابـنُ هشـامٍ عـنْ منهجِـه إبانـةً تامّـةً في المغنـي، وآيـةُ ذلـكَ وقوفُـه عـلى بيـتِ أبي العـلاءِ المعـرّيِّ وتخريجُـه لـه(34): (الوافـر)

يُثيرُ الرُّعْبَ مِنْهُ كُلُّ عَضْبٍ فَلَـوْلَا الغِمْدُ يُمْسِـكُهُ لَسـالا

أوردَ ابـنُ هشـامٍ البيـتَ لتخريجِـه نحْويًّـا، وإثبـاتِ صحّتِـه أمـامَ مـنْ لحّنَـه؛ لأنّ جماعةً مـن النحْويّـين رأوا وجـودَ الجملـةِ الفعليّـةِ «يُمسِـكُه» لحنًـا؛ بداعـي إثبـاتِ خـبرِ «لـولا»،

والأصلُ حذفُه مُطلقًا وُجوبًا، وهذه مقالةُ ابنِ هشامٍ في وسمِ البيتِ باللحنِ: «وليسَ بجيّدٍ؛ لاحتمالِ تقديرِ «يمسكه» بدلَ اشتمالٍ على أنَّ الأصلَ «أنْ يمسكَه»، ثمّ حُذفَتْ «أَنْ» وارتفعَ الفعلُ، أو تقديرِ «يمسكه» جملةً معترضةً ...»(35)، ويُلحَظُ منَ السياقِ الذي وردَ فيه البيتُ أنّه محلُّ جَدَلٍ علميٍّ، ولم يأتِ لترجيحِ قاعدةٍ بأخرى، ولمْ يعلّقِ ابنُ هشامٍ على كونِه شاهدًا أو تمثيلًا، أمّا في كتابِه (تخليصُ الشواهدِ وتلخيصُ الفوائد) فيقولُ عنِ البيتِ نفسِه: «وليسَ ذكرُ هذا البيتِ للِاستشهادِ، بل للتمثيلِ؛ لأنّ المعرّيَّ لا يُحتجُّ بشعرِه»(36).

ومِمّا جرى عرضُه، يتّضحُ موقفُ ابنِ هشامٍ الواضحُ منْ الِاستشهادِ بشعرِ المولّدينَ، ويبطلُ كلُّ ما قدْ يُقالُ عنه منْ عدمِ التزامِه بشعرِ الِاحتجاجِ، ومنْ ذلكَ إيرادُ باحثينِ بيتَ المعرّيِّ وردودَ ابنِ هشامٍ عليه في المغني، ثمّ قالا: «فالأوجبُ، إذًا، جمعُ شتاتِ الأشعارِ الغريبةِ في صورِها المختلفةِ، وتبيينُ وجهِ الغرابةِ النحْويّةِ فيها؛ لأنّها أوّلًا وأخيرًا جمعَتْ لهجاتِ العربِ بغريبِها وفصيحِها وصحيحِها وسقيمِها»(37)، وجاءَ كلامُهما من بابِ الِاحتجاجِ بالشعرِ العربيِّ، بغضِّ النظرِ عن زمنِه، مُستعينَينِ ببيتِ أبي العلاء وتخريجِ ابنِ هشامٍ له، وهذا كلامٌ مردودٌ.

وبعدُ، فإنّ عددًا من الأبياتِ الشعريّةِ المُثبتةِ المجهولةِ القائلِ في المغني ليسَتْ ممّا ناقشَه علماءُ النحوِ المتقدّمونَ، وهذا يعني، في أغلبِ الأحوالِ، أنّها قيلَتْ في زمنٍ غيرِ زمنِهم، ما يجعلُها من جملةِ ما قالَه المولّدونَ، وستجري مناقشةُ عددٍ من هذه التمثيلاتِ، منها:

- قولُ الشاعرِ يوسُفَ بنِ أحمدَ الدبّاغِ(38): (الخفيف)

إنَّ هِنْدُ المَليحَةُ الحَسْناءَ وَأْيَ مَنْ أَضْمَرَتْ لِخِلٍّ وَفاءَ

لم يردْ هذا البيتُ في المغني منسوبًا إلى أحدٍ بعينِه، وجاءَ بعدَ مسألةِ وقوعِ الهمزةِ فعلًا، ومنها «وأي» بمعنى «وعد»، ومضارعُها «يئي»، وأمرُها «إهِ»، بهاء السكتِ، وأتى ابنُ هشامٍ بالبيتِ لتخريجِه رفعَ اسمِ إنّ، فقالَ ابنُ هشامٍ: إنَّ «الهمزةَ

فعـلُ أمـرٍ، والنّـونَ للتوكيـدِ، والأصـلُ إيـنَّ، بهمـزةٍ مكسـورةٍ، ويـاءٍ سـاكنةٍ للمخاطبـةِ، ونـونٍ مشـدّدةٍ للتوكيـدِ، ثُـمَّ حُذفـتِ اليـاءُ لالتقائِهـا سـاكنةً مـعَ النـونِ المُدْغَمَـةِ»(39)، ووردَتِ المسـألةُ عندَ جملةٍ مـن النحـاةِ المتأخّريـنِ، منهـم؛ ابـنُ الشـجريِّ (ت 542هـ) في أماليِّـه(40)، وعنـدَ البغـداديِّ في شرحِ أبيـاتِ المغنـي(41).

وقـالَ ابـنُ هشـامٍ كلمتـينِ دالّتـينِ قبـلَ بـثِّ هـذا البيـتِ: «وعـلى ذلـكَ يتخـرّجُ اللغـزُ المشـهورُ»، ومـن هاتـينِ الكلمتـينِ «اللغـز المشـهور» يبـدو أنّ البيـتَ أُنشـدَ للتحـدّي العلمـيِّ والمناظـرةِ، ولشـحذِ أفـكارِ النحـاةِ، واسـتنباطِ براعتِهـم اللغويّـةِ والمعجميّـةِ في تخريـجِ البيـتِ، عـلى سـبيلِ المداعبـةِ العلميّـةِ، ويؤيّـدُ هـذا المُذهـبَ مـا وردَ عـنْ قائـلِ البيـتِ في (إنبـاهُ الـرواةِ)(42) و(بغيـةُ الوعـاةِ)(43) (ت 646هـ)، وهـو قولُهـما: «ولـه معَ ذلـكَ شِـعرٌ صالـحٌ، وأكـثرُه في مسـائلِ النحويّـينَ» وبهـذا، لا يُعـدُّ استشـهادًا، الأمـرُ الـذي دعـا السـيوطيَّ إلى تركِـه في شرحِـه لشـواهدِ المُغنـي.

- قولُ الشاعرِ أبي نصرٍ؛ أحمدَ بنِ عليٍّ المِيكاليِّ(44): (الوافر)

قَليلٌ مِنْكِ يَكْفيني، وَلَكِنْ قَليلُكِ لا يُقالُ لَه قَليلُ

جـاءَ هـذا البيـتُ بـلا نسـبةٍ في المغنـي، وكذلـكَ في الإنصـافِ(45)، وجعـلَ ابـنُ هشـامٍ البيـتَ مثـالًا عـلى مجـيءِ «كفـى»، التـي بمعنـى أجـزأَ وأغنـى، متعدّيـةً، يقـولُ: «ولا تُـزادُ البـاءُ في فاعـلِ كفـى، التـي بمعنـى أجـزأَ وأغنـى، ولا التـي بمعنـى وقـى، والأولى متعدّيـةٌ لواحـدٍ، كقولِـه: قليـلٌ منـكَ ...»(46).

ويظهـرُ مـن السـياقِ أنّ البيـتَ تمثيـلٌ لمجـيءِ «كفـى» متعدّيـةً، لا استشـهادٌ، وبعـدَ التحـرّي في نسـبةِ البيـتِ، ظهـرَ أنّـه للميـكاليِّ، وبعـدَ البحـثِ عنـهُ والتقـصّي عـنْ أخبـارِ مَـن اتّصلـوا بـهِ؛ كأبي بكـرٍ الخُوارَزمـيِّ (ت 383هـ)، يظهـرُ أنّـه عـاشَ في الحضرِ في القـرنِ الرابـعِ الهجـريِّ(47)، وربّمـا يكـونُ قـد عـاصرَ المتنبّـي، أو سـبقَه بقليـلٍ؛ لأنّ عـددًا مـنَ المصـادرِ قارَنَـتْ بـينَ قـولِ الميـكاليِّ أعـلاهُ وقـولِ المتنبّـي(48): (الكامـل)

وَقَنِعْتُ بِاللُقيا وَأَوَّلِ نَظْرَةٍ إِنَّ القَليلَ مِنَ المُحِبِّ كَثيرُ

- قولُ الشاعرِ: (الخفيف)

وَجْهُكِ البَدْرُ لا بَلِ الشمسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ للشمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أُفولُ

لم تُعرَفْ نسبةُ هذا البيتِ في أيٍّ من الكتبِ التي ذكرتْهُ، ومنها؛ شرحُ التسهيلِ(49) (ت 672هـ)، والمساعدُ على تسهيلِ الفوائدِ(50) (ت 769هـ)، وشرحُ الأشمونيِّ لألفيّةِ ابنِ مالكٍ(51) (ت 929هـ)، وكلُّها كتبٌ للمتأخّرينَ، ولم يردْ في كتابٍ واحدٍ من كتبِ المتقدّمينَ؛ ما يعني أنّ قائلَها مولّدٌ.

وجاءَ البيتُ مِثالًا على مجيءِ «لا» معَ «بلْ» لتوكيدِ الإضرابِ، بعدَ الإيجابِ(52)، ووردَتْ هذه المسألةُ في كتابِ سيبويهِ، وقالَ عنْها: «وأمّا الذي يحسُنُ فهو أنْ تقولَ: مررتُ برجلٍ، ثمّ تُبدِلَ الحِمارَ مكانَ الرجلِ فتقولَ: حِمارٍ، إمّا أنْ تكونَ غلطتَ، أو نَسِيتَ فاستَدركْتَ، وإمّا أن يبدوَ لكَ أَنْ تُضربَ عن مرورِك بالرجلِ، وتَجعلَ مكانَه مرورَك بالحمارِ بعدَ ما كنتَ أردتَ غيْرَ ذلكَ. ومثلُ ذلكَ قولُك: لا بلْ حِمارٍ»(53)، والواضحُ من هذا أنّ سيبويهِ افترضَ المسألةَ وحكمَ بجوازِها من دونِ أنْ يأتيَ بمثالٍ عليها، وفضلُ ابنِ هشامٍ في هذه المسألةِ تقديمُ المثالِ حسبُ.

وفي سياقٍ متشابهٍ، يمثّلُ ابنُ هشامٍ لمجيءِ «لا بلْ» لتوكيدِ الإضرابِ بعدَ نفيٍ، بقولِ الشاعرِ: (البسيط)

وَما هَجَرْتُكِ لا بَلْ زادَني شَغَفًا هَجْرٌ، وَبُعْدُ تَراخٍ، لا إلى أَجَلِ

ولمْ يردِ البيتُ منسوبًا إلى شاعرٍ في أيٍّ من الكتبِ التي ذكرتْهُ، ومنها همعُ الهوامع(54)، وشرحُ التصريحِ على التوضيحِ(55) (ت 905هـ)، ووُجِدَتِ المسألةُ افتراضًا عندَ سيبويهِ: «ولو ابتدأْتَ كلامًا، فقلتَ: ما مررتُ برجلٍ ولكنْ حِمارٌ، تريدُ: ولكنْ هو حمارٌ، كانَ عربيًّا؛ أوْ بلْ حمارٌ، أو لا بلْ حمارٌ، كانَ كذلكَ، كأنَّه قالَ: ولكنِ الذي مررتُ به حمارٌ»(56).

ومِمّا طُرحَ، يتّضحُ أنّ المسألةَ سبقَتِ البيتينِ، وليسَ مجيئُهما فضلًا عليها، ولا يعدُّ في حالِ التمثيلُ بهما شاهدًا على جوازِ المسألةِ؛ فهي موجودةٌ قبلَهما، والبيتانِ، وإنْ لم تُعرَفْ نسبتُهما، يبدو أنّهما لمولّدٍ؛ إذْ لو كانا لمتقدّمٍ لكانَ أولى بسيبويهِ، أَوْ

مَـن تقدَّمَـه في عـصرِ الِاحتجـاجِ، إثباتُهـما بـدلًا مـنْ إثبـاتِ جُمـلٍ مُفترَضـةٍ.

- قولُ الشاعرِ: (الوافر)

أَتَتْ حَتّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تُرَجّي مِنْكَ أَنْها لا تَخيبُ

هـذا البيـتُ لم يـردْ منسـوبًا إلى شـاعرٍ بعينِـه، وقـدْ عَـدَّه ابـنُ هِشـامٍ ضرورةً؛ إذْ لَـمْ يُجِـزْ مجـيءَ مخفـوضِ «حتّـى» مُضْمَـرًا(57)، متأثّـرًا بذلـكَ بمقالـةِ سـيبويهِ: «وكذلـكَ حتّـى، وقـدْ بُـيِّنَ أمرُهـا في بابِهـا، ولهـا في الفعـلِ نحـوٌ ليـسَ لإلى، [...] تقـولُ: قُمْـتُ إليـهِ، فجعلتَـه منتهـاكَ مِـنْ مكانِـكَ، ولا تقـولُ: حتّـاهُ»(58)، وفي شرحِ كتـابِ سـيبويهِ لأبي سـعيدٍ السـيرافيِّ (ت 368هـ)، يناقـشُ المؤلّـفُ مقالـةَ المـبرّدِ في «حتّـى»، فيقـولُ: «وكانَ أبـو العبّـاسِ المـبرّدُ يجيـزُ إضافـةَ مـا منـعَ سـيبويهِ إضافتَـه في هـذا البـابِ ولا يمتنـعُ منْهـا، ويقـولُ: «إذا كانَ مـا بعـدَ حتّـى رفعًـا: حتّـى هـوُ، وإذا كانَ نصبًـا: حتّـى إيّـاهُ، وإذا كانَ جـرًّا: حتّـاهُ، وحتّـاكَ، [...] والصحيـحُ مـا قالَـه سـيبويهِ؛ لموافقتِـه كلامَ العـربِ(59).

وعدمُ اتّكالِ ابنِ هشامٍ على البيتِ أعلاهُ، وعَدِّه شاهِدًا، يؤكّدُ أمرينِ:

- أنّ افـتراضَ البحـثِ عـددًا مـن الأبيـاتِ المجهولـةِ القائـلِ وغـيرِ المُتدارسـةِ في كتـبِ النحـوِ القديمـةِ للمولّديـنَ صحيـحٌ؛ إذْ لـو كانَـتْ لآخـرَ غـيرِ مُولّـدٍ لذُكـرَ في كتـابِ سـيبويهِ، أوِ المُـبرّدِ، أو مَـنْ يتقدّمُهـما بقليـلٍ، وعُـدَّ شـاهدًا عـلى مجـيءِ مخفـوضِ «حتّـى» ضميراً.

- أنّ البيتـينِ أعـلاهُ كانـا تمثيـلًا لمـا هـو قـارٌّ من اللغـةِ العربيّـةِ وكلامِهـا لا، استشـهادًا؛ فاتّفـقَ أنّهـما طابقـا قواعـدَ مُفترَضـةً في كلامِ العـربِ، وآخـرُ بيـتٍ خالـفَ هـذه القاعـدةَ، فجـاءَ توجيـهُ ابـنِ هشـامٍ لـه؛ بجعلِـه ضرورةً مُطابقًـا للصيـغِ المُفترضـةِ مـن كلامِ العـربِ.

ومـمّا سـبقَ، يتّضـحُ التـزامُ ابـنِ هشـامٍ بمنهجِـه الـذي لا يستشـهدُ فيـهِ ببيـتِ شـعرٍ لمولّـدٍ، وقـدْ جـاءَتِ الأبيـاتُ كُلُّهـا أعـلاهُ في إطـارِ التمثيـلِ، والجـدلِ العلمـيِّ المبنـيِّ عـلى قواعـدَ مُسـبقةٍ، فلـمْ يكـنْ لوجـودِ هـذه الأبيـاتِ تأثـيرٌ في توجيـهِ القواعـدِ النحْويّـةِ.

4 - ما اختُلفَ في روايتِه، وفي أحدِ وجوهِ الِاختلافِ يبطلُ الِاستشهادُ به

يعـدُّ اختـلافُ روايـةِ البيـتِ ظاهـرةً محمـودةً في النحـوِ العـربيِّ؛ فهـو يعطـي آفاقًـا

أرحبَ لتداولِ المسائلِ الفكريّةِ النحويّةِ، ويحثُّ النحاةَ على جدلٍ في تخريجِه وروايتِه، والنحوُ، عامّةً، علمٌ فكريٌّ يقومُ على السماعِ والقياسِ، فكلُّ ما يُسمَعُ، على اختلافِ روايتِه في عصرِه ومكانِه الاحتجاجيّينِ، يُؤخَذُ به، ولا يضرُّ في شيءٍ الاستشهادُ بالشعر أيًّا كانَ قائلُه.

واختلافُ روايةِ البيتِ، قدْ يعني أنّ للبيتِ روايةً تطابقُ القواعدَ العامّةَ، وروايةً فيها شاهدٌ على انزياحٍ نحويٍّ، وما دامَت سُمعَتِ الروايةُ الثانيةُ فلا يمكنُ في حالٍ تجنُّبُها، كما يقترحُ عددٌ من الباحثينَ: «تخليصُ النحوِ ممّا لا يحتاجُه منْ شواهدَ؛ لأنّ بعضَها يزيدُه تعقيدًا، ويزيدُ الهُوّةَ اتّساعًا أمامَ الخلافِ»(60)؛ لأنّها أصبحَتْ من مسموعِ كلامِ العربِ، وتخليصُ النحوِ منها انتقاصٌ لِما قامَ النحوُ لأجلِه؛ أيِ الإشارةِ إلى كلامِ العربِ.

أمّا الاختلافُ فقدْ يكونُ بضبطِ حركةِ الإعرابِ، كالشاهدِ الذي عُرِضَ قبلًا: «غيرُ/ غيرَ أنْ نطقَتْ»، وقدْ يكونُ تصحيفًا أو تحريفًا، أوِ اختلافًا في شطرٍ، أوْ إبدالَ كلمةٍ محلَّ أخرى، وهذا موجودٌ في الشعرِ الجاهليِّ عامّةً، ولا يمكنُ درؤُه عنه، والأخذُ بروايةٍ من دونِ أخرى إذا ثبتَت ثقةُ الراوي، خالَفَتِ اللغةَ أوِ اتّفقَتْ، والأخذُ بالروايتينِ هو منْ بابِ الدقّةِ والحرصِ.

ومنَ الأمثلةِ على هذه الشواهدِ:

- قولُ الشاعرِ: (الطويل)

أَتَجْزَعُ أَنْ نَفْسٌ أَتاها حِمامُها فَهَلّا التي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

شاهدٌ على زيادةِ «عَنْ» بعدَ الموصولِ تعويضًا عنْ أخرى محذوفةٍ قبلَه، كأنّ الشاعرَ يريدُ أنْ يقولَ: فهلّا عَنِ التي بينَ جنبيكَ تدفعُ. وهذا موجودٌ في اللغةِ؛ ففي الكتابِ، ينقُلُ سيبويهِ قولَ الشاعرِ: (الرجز)

إنَّ الكَريمَ، وَأَبيكَ، يَعْتَمِلْ إنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلى مَنْ يَتَّكِلْ

ويعلّـقُ عليـهِ: «يريـدُ: يتّـكلُ عليـهِ، ولكنّـه حـذفَ»(61)، وفي الجنـى الـداني (ت 749هـ) أنّ سـيبويهِ قـدْ نـصّ عـلى أنّ «عـنْ» لا تُـزادُ، وإنَّ جـوازَ زيادَتِهـا جـاءَ مـنْ قِبَـلِ الكوفيّـينَ(62).

أمّا روايةُ البيتِ الأخرى فهيَ(63):

أَتَجْزَعُ أَنْ نَفْسٌ أَتاها حِمامُها فَهَلْ أَنْتَ عَمّا بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

ولا شـاهدَ فيـهِ سـاعتَئذٍ، ولا يـضرُّ مجـيءُ روايـةٍ بشـاهدٍ في شيءٍ؛ لأنّ النسـقَ اللغـويَّ للقاعـدةِ موجـودٌ، ونوقـشَ شـاهدٌ مثلُـه قبـلًا عنـدَ سـيبويهِ.

- قولُ الشاعرِ: (الطويل)

وَأَوْقَدْتُ ناريْ كَيْ لِيُبْصَرَ ضَوْؤُها وَأَخْرَجْتُ كَلْبيْ وَهْوَ في البَيْتِ داخِلُهْ

جـاءَ الشـاهدُ في سـياقِ ردِّ ابـنِ هشـامٍ قـولَ الأخفـشِ إنّ «كي» جـارّةٌ دائمًـا، وقـولَ الكوفيّـينَ إنّ «كي» ناصبـةٌ دائمًـا، وفيـما يـأْتي بيـانُ حججِـه:

- رَدَّ ابـنُ هشـامٍ قـولَ الأخفـشِ إنّ «كي» جـارّةٌ دائمًـا، وإنّ النصـبَ بعدَهـا بـ«أن» ظاهـرةً أوْ مضمـرةً، ودليـلُ ابـنِ هشـامٍ قـولُ اللـهِ تعـالى: {لِّكَيْـلَا تَأْسَـوْا عَـلَى مَـا فَاتَكُـمْ} [الحديـد: 23]، فقولُـه تعـالى: {لِّكَيْـلَا} بمنزلـةِ «أنْ» المصدريّـةِ معنًـى وعمـلًا.

- وردَّ قـولَ الكوفيّـينَ في كـونِ «كيْ» ناصبـةً دائمًـا، بدليـلِ قـولِ العـربِ: «كَيمَـه» كـما تقـولُ: «لِمَـهْ»، وردَّ عليهـمْ ببيـتِ الشـعرِ أعـلاهُ معلّـلًا أنّ لامَ الجـرِّ لا تفصِـلُ بـينَ الفعـلِ وناصبِـه(64).

وابـنُ هشـامٍ يتّفـقُ بمقالتِـه هـذه معَ سـيبويهِ، ونصُّهـا: «وأمّـا مَـن أدخـلَ عليهـا [كي] الـلامَ، ولمْ يكـنْ مـنْ كلامِـه كَيْمَـه، فإنّهـا عنـدَه بمنزلـةِ «أنْ»، وتدخـلُ عليهـا الـلامُ كـما تدخـلُ عـلى «أنْ»، ومَـنْ قـالَ كَيْمَـهْ جعلَهـا بمنزلـةِ الـلامِ»(65).

والشـاهدُ أعـلاهُ نسـبَه ابـنُ هشـامٍ إلى حاتـمٍ الطـائيِّ، وهـو مـنَ الشـواهدِ المعـدودةِ التـي نسـبَها إلى أصحابِهـا، ولمْ يـردْ في كتـبِ النحـوِ الأولى، ووردَ عنـدَ ابـنِ عَقيـلٍ في الروايـةِ

نفسِها في المساعدِ(66)، وهما متعاصرانِ، ويبدو أنّه توفّرَ لهما مصدرٌ لمْ يكنْ لغيرِهما.

ويُروى البيتُ:

فَأَبْرَزْتُ ناريْ ثُمَّ أَثْقَبْتُ ضَوْءَها وَأَخْرَجْتُ كَلْبيْ وَهْوَ في البَيْتِ داخِلُهْ

ولا شاهدَ فيه ساعتئذٍ، وهذه الروايةُ مثبتةٌ في شرحِ ديوانِ الحماسةِ(67) (ت 421هـ)، وقد يُتّهمُ ابنُ هشامٍ بتحريفِه بيتَ حاتمٍ؛ للردِّ على الكوفيّينَ بنصبِ «كي» دائمًا، وهذا باطلٌ لوجهينِ:

- إنّ تحريفَ بيتِ حاتمٍ للِانتصارِ برأيٍ ما لا قيمةَ له؛ لأنّ العربَ تقولُ «كيمَه»، وهذا وحدَه كافٍ للردِّ على مَن يرى «كي» ناصبةً دائمًا.

- هناكَ شاهدٌ آخرُ منسوبٌ إلى الطِرِمّاحِ في الجنى الداني، وهوَ قولُه(68): (البسيط)

كادوا بِنَصْرِ تَميمٍ كَيْ لِيَلْحَقَهُمْ فيهِ؛ فَقَدْ بَلَغُوا الأَمْرَ الذي كادوا

وصاحبُ الجنى الداني معاصرٌ لابنِ هشامٍ، ولا بدَّ أنْ يكونَ قدْ أدركَ هذا البيتَ.

- قولُ الشاعرِ: (البسيط)

مَن يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها وَالشَرُّ بِالشَرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ

جاءَ شاهدًا على اضطرارِ الشاعرِ إضمارَ الفاءِ «فاللهُ يشكرُها»، وهو ضرورةٌ عندَ ابنِ هشامٍ(69)، وهذا الرأيُ عندَ سيبويهِ في الكتابِ(70)، ويقولُ المبرّدُ عن هذا الشاهدِ: «فلا اختلافَ فيهِ بينَ النحْويّينَ على إرادةِ الفاءِ»(71)، والبيتُ عندَ سيبويهِ منسوبٌ إلى حسّانَ ابنِ ثابتٍ، وعندَ المبرّدِ إلى عبدِ الرحمنِ بنِ حسّان، ولا خلافَ في عربيّتِهما والأخذِ عنهما.

ويُروى البيتُ:

مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ وَالشَرُّ بِالشَرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ

وساعتئذٍ لا شاهدَ في البيتِ، وهذه الروايةُ مثبتةٌ في النوادرِ(72) (ت 215هـ)، وفي الأصولِ (ت 313هـ) أنّ الأصمعيَّ يرى أنّ النحاةَ غيّروهُ(73)، والردُّ على هذه المقالةِ في وجهينِ:

- أنّ المنطقَ يستدعي ردَّ الخاطئِ إلى صحيحِه، وليسَ العكسُ قياسًا؛ فالبيتُ بروايتِه الأولى، بخروجِها عنْ معهودِ النطقِ، أولى بردِّها إلى كلامِ العربِ، ولذلك، قدْ يكونُ الشاهدُ الثاني تغييرًا؛ بداعي التصحيحِ، والتغييرُ قدْ يقعُ منَ الشاعرِ، أوْ ينزلقُ لسانُ الرواةِ إلى ما يألفونَه.

- أنّ النحاةَ لمْ يُجوِّزوا البيتَ، بلْ لمْ يختلفُوا في اضطرارِ الشاعرِ إليهِ، وبذلكَ، ليسَ منَ العقلِ في شيءٍ الإتيانُ ببيتٍ سليمٍ ثمَّ تحريفُه ثمّ الحكمُ عليهِ باضطرارِ شاعرِه إلى هذا النسقِ الكلاميِّ.

ممّا طُرح، يمكنُ الاطمئنانُ إلى أنّ اختلافاتِ الروايةِ لا تؤثّرُ تأثيرًا صارمًا في توجيهِ القاعدةِ النحْويّةِ، وأنّ لمقولة الأصمعيّ، أعلاه، عن أنّ النحاة غيّروا في بيتٍ ليتطابق مع قاعدتهم خطرًا ووبالًا إذا جرى الأخذ به، وإلّا لقعّدوا في كلامِ العربِ أنساقًا لُغويّةً ليسَتْ فيهِ، واتّهامُ النحاةِ بهذا جرأةٌ على فكرِهم وعلمِهم الذي به سطعَتِ العربيّةُ.

خاتمة:

ممّا سبقَ، توصّلَ البحثُ إلى عددٍ منَ النتائجِ، أهمُّها:

- اهتمامُ ابنِ هشامٍ الأكبرُ للقاعدةِ النحْويّةِ، ولذلكَ، توجدُ جملةٌ كبيرةٌ من شواهدِه بلا نسبةٍ؛ لأنّها إمّا أنْ تكونَ تمثيلًا، فتخرجَ منْ حَدِّ الاستشهادِ، أوْ تكونَ شواهدَ دُرسَتْ في كتبِ النحوِ الأولى، وبذلكَ، لا يكونُ ابنُ هشامٍ مكلّفًا في نسبتِها.

- الأبياتُ التي اختُلفَ في نسبتِها يُؤخَذُ بها كلُّها؛ لأنّها أحدُ وجهينِ؛ أنّ البيتَ مهما تعدّدتْ نسبتُه واختلفَتْ فهوَ يرجعُ إلى عربيٍّ فصيحٍ، وأنّ راوي البيتِ ثقةٌ

كسيبويهِ والخليلِ وغيرِهما، وما دامَ الراوي ثقةً فروايتُه مأخوذٌ بها.

- مِنَ المهمِّ التفريقُ بينَ الشاهدِ والمثالِ عندَ ابنِ هشامٍ؛ فهو يخلطُ الأبياتَ، ولا ينسبُها إلى أصحابِها، وسببُ هذا أنّه متأخّرٌ، وقواعدُ العربيّةِ مبسوطةٌ؛ فهو لن يأتيَ عليها بجديدٍ، ولذلكَ، لا قيمةَ يضيفُها في نسبةِ أيِّ بيتٍ شعريٍّ إلى صاحبِه، ومِنْ ثَمَّ لا يُؤاخَذُ في عدمِ نسبتِه الأبياتَ إلى أصحابِها.

- لم يستشهدِ ابنُ هشامٍ لمولّدينَ، كما ذكرَ عددٌ مِنَ الباحثينَ الذين جرى تبيان مقولاتهم في الباب الثالث، إنّما كانَتْ أبياتُه استدلالاتٍ لقواعدَ قارّةٍ في العربيّةِ.

- أثبتَ ابنُ هشامٍ في كتابِه الرواياتِ التي فيها شواهدُ، وتركَ الرواياتِ التي بلا شواهدَ، وهذا لا يؤاخَذُ عليهِ؛ إذْ إنّ النحوَ يقومُ على ما شذَّ واختلفَ عنِ القواعدِ المطّردةِ، ولوْ أثبتَ الرواياتِ التي تخلو مِنَ الشواهدِ لانتفى تحقّقُ العلمِ عندَه، أوْ عندَ غيرِه مِنَ اللغويّينَ.

- اِختلافُ الروايةِ هوَ الفسحةُ التي يتحرّكُ بها النحويُّ، وينشطُ بها عقلُه، وتصقلُ بها الأفهامُ، ومحاولةُ تجنّبِ اختلافِ الروايةِ تركٌ للموضوعيّةِ العلميّةِ، وهدمٌ لِما يُبنى عليه النحوُ.

- لا يمكنُ اتّهامُ النحاةِ بتغييرِ رواياتِ الشواهدِ لتتّفقَ معَ قواعدِهم؛ فقواعدُ النحوِ أتتْ مِنِ استقراءِ النحاةِ لكلامِ العربِ، والطعنُ في ثقتِهم طعنٌ في جزءٍ مهمٍّ مِنْ كلامِ العربِ والعلمِ الذي استُنبطَ منه.

Unknown Poetic Citations in Mughni Al-Labib: Issues of Attribution and Variations in Narration (Selected Examples)

Mohammad Basel Qadri, Department of Arabic Language, Al-Najah University, Palestine.

Abstract

This study examines the unknown poetic citations in Mughni Al-Labib, dividing them into four categories: citations with no attribution in Mughni but attributed in earlier grammatical works, citations with no attribution and disputed authorship in earlier grammatical works, citations with no attribution and absent in earlier grammatical works, and citations with disputed textual variations that undermine their validity as evidence.

The study adopts a descriptive-analytical methodology to address selected citations, focusing on the approach Ibn Hisham used in selecting these citations. It also analyzes the grammatical and syntactic value of the examples within the framework of grammatical rulings.

The research concludes with several findings, the most significant of which is that Ibn Hisham prioritized grammatical rules over the attribution of poetic verses. He assumed that his audience had sufficient knowledge to follow the grammatical rule without needing to focus on the author of the citation.

Keywords: Attribution issues, grammatical citations, Ibn Hisham, unknown authorship.

الهوامش

1. خلف، طالب حميد: الشواهد الشعريّة المجهولة والاحتجاج بها عند ابن هشامٍ في كتابه مغني اللبيب: دراسة نحويّة أصوليّة. مجلّة الجامعة العراقيّة، ع53، ج1، 2021، 205-320.

2. المصدر نفسه، ص315.

3. خلوفة، عبد العزيز: مصادر الاستشهاد عند ابن هشامٍ الأنصاريّ من خلال مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. مجلّة آفاق أدبيّة، ع6، 2014، 135-162.

4. شطناوي، إيلين: الشواهد الشعريّة بين السيوطيّ والبغداديّ في شرح مغني اللبيب لابن هشامٍ الأنصاريّ، رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير، جامعة الرموك، كلّيّة الآداب، 2012/2011.

5. الرمامنة، يحيى: الخلاف النحويّ في مغني اللبيب لابن هشامٍ الأنصاريّ، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراة، جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة، كلّيّة الدراسات العليا، عمّان، 2016.

6. عبد الله، مصطفى: تطوّر الفكر النحويّ عند ابن هشامٍ من قطر الندى حتّى مغني اللبيب دراسة وصفيّة تحليليّة، جامعة أم درمان، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراة، كلّيّة الدراسات العليا، 2009، ص 183.

7. البغداديّ، عبد القادر: خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب. تح: عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 11997، /16.

8. سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب. تح: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، 306/1.

9. ابن هشام، عبد الله بن يوسف: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تح: د. مازن مبارك وأ. محمّد حمد الله، ومراجعة: د. سعيد الأفغاني، ط1، دار الفكر، دمشق، 1964، ص713.

10. السيوطيّ، عبد الرحمن: شرح شواهد المغني. تح: أحمد كوجان ومحمّد التركزيّ، د. ط، لجنة التراث العربيّ، 1966، 931/2.

11. سيبويه: الكتاب، 161/3. ورُوي بفتح همزة «إنْ» في ديوان الفرزدق. الفرزدق، همّام بن غالب: الديوان، تح: علي فاعور، ط1، دار الكتب العلميّة، لبنان، 1987، ص614.

12. ابن هشام: مغني اللبيب، ص23.

13. سيبويه، الكتاب: 161/3.

14. ابن هشامٍ: مغني اللبيب، ص23.

15. الراشد، فهد: مسائل مغني اللبيب لابن هشامٍ «نظرة إحصائيّة تطبيقيّة، حوليّات جامعة الجزائر، ع20، ج2، 2011، 232-265.

16. نيل، علي: ابن هشام الأنصاريّ آثاره ومذاهبه النحويّة،ط1، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1985، ص397.

17. المصدر نفسه، ص37.

18. البغداديّ: خزانة الأدب، 456/7.

19. سيبويه: الكتاب، 97/1.

20. المتلمّس، جرير بن عبد المسيح: الديوان. تح: حسن الصيرفي، د. ط، دار التراث، القاهرة، 1970، ص327.

21. الحمويّ، ياقوت: معجم الأدباء. ط1، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 1993، 2698/6.

22. ابن السرّاج، محمّد: الأصول في النحو. تح: عبد الحسين الفتلي، د. ط، مؤسّسة الرسالة، بيروت، (د. ت)، 425/1.

23. ابن هشامٍ: مغني اللبيب، ص132.

24. البغداديّ، عبد القاهر: شرح أبيات مغني اللبيب. تح: عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، د. ط، دار التراث، القاهرة، 1414 هـ 96/3.

25. سيبويه: الكتاب، 97/1.

26. المصدر نفسه، 329/2.

27. السيوطيّ: شرح شواهد المغني، 458/1.

28. أبو قيس، صيفيّ بن الأسلت: الديوان. تح: حسن باجودة، د. ط، دار التراث، القاهرة، د. ت، ص85.

29. ابن هشامٍ: مغني اللبيب، ص171.

30. سيبويه: الكتاب، 330/2.

31. الأنباريّ، عبد الرحمن: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين: البصريّين والكوفيّين. ط1، المكتبة العصريّة، لبنان، 2003، 233/1.

32. المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

33. يُنظر مقالة خلّوفة التي جرى طرحها في الدراسات السابقة: مصادر الاستشهاد عند ابن هشام.

34. المعرّيّ، أبو العلاء أحمد بن عبد الله: سقط الزند، دار صادر، بيروت، 1957، ص54.

35. ابن هشام: مغني اللبيب، ص302 و303.

36. ابن هشام: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. تح: عبّاس الصالحي، ط1، دار الكتاب العربيّ، 1986، ص206.

37. عبّود، يوسف، وعوض، سامي: معايير الشاهد الشعريّ في الترجيح النحويّ. مجلّة الجامعة العربيّة الأمريكيّة للبحوث، مج3، ع1، 2017، 69-101.

38. لا يوجد ديوانٌ باسمه، ولكن ورد البيت منسوبًا إليه عند ابن الشجريّ، والبغداديّ، كما سيأتي.

39. ابن هشام: مغني اللبيب، ص13.

40. ابـن الشـجريّ، هبـة اللـه بـن عـليّ: أمـاليّ ابـن الشـجريّ. تـح: محمـود الطناحـيّ، ط1، مكتبـة الخانجـي، القاهـرة، 1992، 39/2 و43/2.

41. البغداديّ: شرح أبيات المغني، 57/1.

42. القفطـيّ، عـليّ بـن يوسـف: إنبـاه الـرواة عـلى أنبـاه النحـاة. تـح: محمّـد أبـو الفضـل إبراهيـم، ط1، دار الفكـر العـربيّ، القاهـرة، ومؤسّسـة الكتـب الثقافيّـة، بـيروت، 1982، 70/4.

43. السـيوطيّ، عبـد الرحمـن: بغيـة الوعـاة في طبقـات اللغويّـين والنحـاة. تـح: محمّـد أبـو الفضـل إبراهيـم، د. ط، المكتبـة العصريّـة، لبنـان، د. ت، 356/2.

44. نُسـب إلى الميـكاليّ في الـدرّ الفريـد، المسـتعصميّ، محمّـد بـن أيدمـر: الـدرّ الفريـد وبيـت القصيـد، تـح: كامـل سـلمان الجبـوري، ط1، دار الكتـب العلميّـة، لبنـان، 2015، 356/8.

45. الأنباريّ: الإنصاف، 36/1.

46. ابن هشامٍ: مغني اللبيب، ص113.

47. الخوارزميّ، محمّد: الأمثال المولّدة. د. ط، المجمع الثقافيّ، أبو ظبي، 1424 هـ ص20.

48. يُنظـر: العميـديّ، محمّـد: الإبانـة عـن سرقـات المتنبّـي لفظًـا ومعنـى. تـح: إبراهيـم الدسّـوقي، د. ط، دار المعـارف، القاهـرة، 1961، ص36. والبديعـيّ، يوسـف: الصبـح المنبـي عـن حيثيّـة المتنبّـي. ط1، المطبعـة العامـرة الشرفيّـة، 1308 هـ 324/1.

49. الطـائيّ، محمّـد بـن عبـد اللـه: شرح تسـهيل الفوائـد. تـح: عبـد الرحمـن السـيّد ومحمّـد المختـون، ط1، هجـر للطباعـة والنـشر، 1990، 370/3.

50. ابـن عقيـل، بهـاء الديـن: المسـاعد عـلى تسـهيل الفوائـد. ط1، دار الفكـر، دمشـق، ودار المـدني، جـدّة، 1405 هـ 465/2.

51. الأشـموني، عـليّ بـن محمّـد: شرح الأشـموني عـلى ألفيّـة ابـن مالـكٍ. ط1، دار الكتـب العلميّـة، بـيروت، 1998، 391/2.

52. ابن هشامٍ: مغني اللبيب، ص120.

53. سيبويه: الكتاب، 439/1.

54. السـيوطيّ، عبـد الرحمـن: همـع الهوامـع في شرح جمـع الجوامـع. تـح: عبـد الحميـد هنـداوي، د. ط، المكتبـة التوفيقيّـة، مـصر، د. ت، 212/3.

55. الجرجـاويّ، خالـد: شرح التصريـح عـلى التوضيـح أو التصريـح بمضمـون التوضيـح في النحـو. ط1، دار الكتـب العلميّـة، بـيروت، 2000، 178/2.

56. سيبويه: الكتاب، 440/1.

57. ابن هشامٍ: مغني اللبيب، ص131.

58. سيبويه: الكتاب، 231/4.

59. السـيرافيّ، الحسـن بـن عبـد اللـه: شرح كتـاب سـيبويه. تـح: أحمـد مهـدلي وعـلي سـيّد عـلي، ط1، دار الكتـب العلميّـة، بـيروت، 2008، 149/3.

60. عبّود، يوسف، وعوض، سامي: معايير الشاهد الشعريّ في الترجيح النحويّ، 69-101.

61. سيبويه: الكتاب، 81/3.

62. المـراديّ، حسـن: الجنـى الـداني في حـروف المعـاني. تـح: فخـر الديـن قبـاوة ومحمّـد نديـم فاضـل، ط1، دار الكتـب العلميّـة، بـيرو، 1992، ص248.

63. ورد البيـت بهـذه الروايـة في المؤتلـف والمختلـف. الآمـديّ، أبـو القاسـم الحسـن بـن بـشر: المؤتلـف والمختلـف، تـح: ف. كرنكـو، ط1، دار الجيـل، بـيروت، 1991، ص250.

64. ابن هشامٍ: مغني اللبيب، ص200.

65. سيبويه: الكتاب، 6/3.

66. ابن عقيل: المساعد، 71/3.

67. المرزوقـيّ، أحمـد: شرح ديـوان الحماسـة. تـح: غريـد الشـيخ، ط1، دار الكتـب العلميّـة، بـيروت، 2003، ص1190.

68. المراديّ، حسن: الجنى الداني في حروف المعاني، ص264.

69. ابن هشامٍ: مغني اللبيب، ص58.

70. سيبويه: الكتاب، 65/3.

71. المبرّد، محمّد. (د. ت). المقتضب. تح: محمّد عضيمة، د. ط، عالم الكتب، بيروت، د. ت، 72/2.

72. الأنصـاريّ، سـعيد بـن أوس: النـوادر في اللغـة. تـح: محمّـد عبـد القـادر أحمـد، ط1، دار الـشروق، 1981، ص208.

73. ابن السرّاج: الأصول في النحو، 195/2.

المصادرُ والمراجعُ:

- الآمديّ، أبو القاسم الحسن بن بشر: المؤتلف والمختلف، تح: ف. كرنكو، ط1، دار الجيل، بيروت، 1991.
- الأشموني، علّي بن محمّد: شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالكٍ. ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1998.
- الأنباريّ، عبد الرحمن: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين: البصريّين والكوفيّين. ط1، المكتبة العصريّة، لبنان، 2003.
- الأنصاريّ، سعيد بن أوس: النوادر في اللغة. تح: محمّد عبد القادر أحمد، ط1، دار الشروق، 1981.
- البديعيّ، يوسف: الصبح المنبي عن حيثيّة المتنبّي. ط1، المطبعة العامرة الشرفيّة، 1308 هـ.
- البغداديّ، عبد القادر: خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب. تح: عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997.
- البغداديّ، عبد القاهر: شرح أبيات مغني اللبيب. تح: عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، د. ط، دار التراث، القاهرة، 1414 هـ.
- الجرجاويّ، خالد: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2000.
- الحمويّ، ياقوت: معجم الأدباء. ط1، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 1993.
- الخوارزميّ، محمّد: الأمثال المولّدة. د. ط، المجمع الثقافيّ، أبو ظبي، 1424 هـ.
- الرمامنة، يحيى: الخلاف النحويّ في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاريّ، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراة، جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة، كلّيّة الدراسات العليا، عمّان، 2016.
- ابن السرّاج، محمّد: الأصول في النحو. تح: عبد الحسين الفتلي، د. ط، مؤسّسة الرسالة، بيروت، د. ت.
- السيرافيّ، الحسن بن عبد الله: شرح كتاب سيبويه. تح: أحمد مهدلي وعلي سيّد علي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2008.
- سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب. تح: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.
- السيوطيّ، عبد الرحمن: بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة. تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، المكتبة العصريّة، لبنان، د. ت.
- السيوطيّ، عبد الرحمن: شرح شواهد المغني. تح: أحمد كوجان ومحمّد التركزيّ، د. ط، لجنة التراث العربيّ، 1966.
- السيوطيّ، عبد الرحمن: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تح: عبد الحميد هنداوي، د. ط، المكتبة التوفيقيّة، مصر، د. ت.
- ابن الشجريّ، هبة الله بن عليّ: أماليّ ابن الشجريّ. تح: محمود الطناحيّ، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992.
- شطناوي، إيلين: الشواهد الشعريّة بين السيوطيّ والبغداديّ في شرح مغني اللبيب لابن هشام الأنصاريّ، رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير، جامعة الرموك، كلّيّة الآداب، 2012/2011.
- الطائيّ، محمّد بن عبد الله: شرح تسهيل الفوائد. تح: عبد الرحمن السيّد ومحمّد المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر، 1990.
- عبد الله، مصطفى: تطوّر الفكر النحويّ عند ابن هشام من قطر الندى حتّى مغني اللبيب دراسة وصفيّة

تحليليّة، جامعة أم درمان، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتورة، كلّيّة الدراسات العليا، 2009.

- ابن عقيل، بهاء الدين: المساعد على تسهيل الفوائد. ط1، دار الفكر، دمشق، ودار المدني، جدّة، 1405 هـ.
- العميديّ، محمّد: الإبانة عن سرقات المتنبّي لفظًا ومعنى. تح: إبراهيم الدسّوقي، د. ط، دار المعارف، القاهرة، 1961.
- الفرزدق، همّام بن غالب: الديوان، تح: علي فاعور، ط1، دار الكتب العلميّة، لبنان، 1987.
- القفطيّ، علّي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباه النحاة. تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ومؤسّسة الكتب الثقافيّة، بيروت، 1982.
- أبو قيس، صيفيّ بن الأسلت: الديوان. تح: حسن باجودة، د. ط، دار التراث، القاهرة، د. ت.
- المبّرد، محمّد: المقتضب. تح: محمّد عضيمة، د. ط، عالم الكتب، بيروت، د. ت.
- المتلمّس، جرير بن عبد المسيح: الديوان. تح: حسن الصيرفي، د. ط، دار التراث، القاهرة، 1970.
- المراديّ، حسن: الجنى الداني في حروف المعاني. تح: فخر الدين قباوة ومحمّد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1992.
- المرزوقيّ، أحمد: شرح ديوان الحماسة. تح: غريد الشيخ، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2003.
- المستعصميّ، محمّد بن أيدمر: الدرّ الفريد وبيت القصيد، تح: كامل سلمان الجبوري، ط1، دار الكتب العلميّة، لبنان، 2015.
- المعرّيّ، أبو العلاء أحمد بن عبد الله: سقط الزند، دار صادر، بيروت، 1957.
- نيل، علي: ابن هشامٍ الأنصاريّ آثاره ومذاهبه النحويّة، ط1، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1985.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. تح: عبّاس الصالحي، ط1، دار الكتاب العربيّ، 1986.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تح: مازن مبارك ومحمّد حمد الله، ومراجعة: د. سعيد الأفغاني، ط1، دار الفكر، دمشق، 1964.

الدوريّات:

خلف، طالب حميد: الشواهد الشعريّة المجهولة والاحتجاج بها عند ابن هشام في كتابه مغني اللبيب: دراسة نحويّة أصوليّة. مجلّة الجامعة العراقيّة، ع53، ج1، 2021، 205-320.

خلوفة، عبد العزيز: مصادر الاستشهاد عند ابن هشام الأنصاريّ من خلال مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. مجلّة آفاق أدبيّة، ع6، 2014، 135-162.

الراشد، فهد: مسائل مغني اللبيب لابن هشام «نظرة إحصائيّة تطبيقيّة، حوليّات جامعة الجزائر، ع20، ج2، 2011، 232-265.

عبّود، يوسف، وعوض، سامي: معايير الشاهد الشعريّ في الترجيح النحويّ. مجلّة الجامعة العربيّة الأمريكيّة للبحوث، مج3، ع1، 2017، 69-101.

List of References:

- abin alshjry, hibat allh bin ely: amaly abn alshjry. tahi: du. mahmud altnahy, ta1, maktabat alkhanji, alqahirati, 1992.
- abin eaqila, baha› aldiyn: almusaeid ealaa tashil alfawayidi. ta1, dar alfikri, dimshqa, wadar almadani, jddt, 1405 hi.
- abin hishami, eabd allh bin yusuf: maghni allabib ean kutub al›aearib. taha: da. mazin mubarak wa›a. mhmmd hamd allah, wamurajaeatu: da. saeid al›afghani, ta1, dar alfikri, dimashqa, 1964.
- abin hishami, eabd allh bin yusuf: takhlis alshawahid watalkhis alfawayidi. taha: da. ebbas alsaalihayi, ta1, dar alkitaab alerby, 1986.
- abn alsrraj, mhmmd: al›usul fi alnuhuw. taha: eabd alhusayn alfatli, da. ta, mwssst alrisalati, bayrut, da. t.
- ‹abu qis, syfy bin al›aslat: aldiywan. tahi: du. hasan bajudt, da. ta, dar altarathi, alqahirata, du. t.
- alanbary, eabd alrahman: al›iinsaf fi masayil alkhilaf bayn alnhwyyn: albsryyn walkwfyyn. ta1, almaktabat alesryt, lubnan, 2003.
- alansary, saeid bin ‹uws: alnawadir fi allughati. tahi: du. mhmmd eabd alqadir ‹ahmadu, ta1, dar alsharuq, 1981.
- al›ashmuni, ely bin mhmmd: sharah al›ashmunii ealaa alfyt abn malkin. ta1, dar alkutub alelmyt, bayrut, 1998.
- albdyey, yusif: alsubh almunbiyu ean hythyt almtnbby. ta1, almatbaeat aleamirat alshrfyt, 1308 hi.
- albghdady, eabd alqadir: khizanat al›adab wlb libab lisan alearabi. taha: eabd alsalam harun, ta4, maktabat alkhanji, alqahirati, 1997.
- albghdady, eabd alqahiri: sharh ‹abyat mughaniy alllbib. taha: eabd aleaziz rabaah wa›ahmad daqaaqa, da. ta, dar altarathi, alqahirata, 1414 h.
- alemydy, mhmmd: al›iibanat ean sariqat almtnbby lfzan wamaenaa. taha: ‹iibrahim aldsswqy, da. ta, dar almaearifi, alqahirati, 1961.
- alhmwy, yaqutu: muejam al›udaba›i. ta1, dar algharb al›islamy, bayrut, 1993.
- aljrjawy, khalid: sharh altasrih ealaa altawdih ‹aw altasrih bimadmun altawdih fi alnahu. ta1, dar alkutub alelmyt, bayrut, 2000.

- alkhwarzmy, mhmmd: al›amthal almwlld. da. ta, almajmae althqafy, ‹abu zabi, 1424 hi.
- almbrrd, mhmmd: almuqtadab. taha: mhmmd eazimat, da. tu, ealim alkutab, birut, du. t.
- almrady, hasan: aljinaa aldaanii fi huruf almaeani. tahi: du. fakhr aldiyn qabawat wa›a. mhmmd nadim fadil, ta1, dar alkutub alelmyt, bayrut, 1992.
- almrzwqy, ‹ahmada: sharh diwan alhamasati. taha: gharid alshaykhi, ta1, dar alkutub alelmyt, bayrut, 2003.
- almtlmms, jarir bin eabd almasihi: aldiywan. taha: hasan alsayrafi, da. ta, dar altarathi, alqahirati, 1970.
- alqfty, ely bin yusif: ‹iinbah alruwat ealaa ‹anbah alnahaati. taha: mhmmd ‹abu alfadl ‹iibrahim, ta1, dar alfikr alerby, alqahirati, wmwssst alkutub althqafyt, bayrut, 1982.
- alsyrafy, alhasan bin eabd allahi: sharh kitab sibwyhi. taha: ‹ahmad mahdali waealiin syd eulay, ta1, dar alkutub alelmyt, bayrut, 2008.
- alsywty, eabd alrahman: baghyat alwueaat fi tabaqat allghwyyn walnahaati. taha: mhmmd ‹abu alfadl ‹iibrahim, da. ta, almaktabat alesryt, lubnan, du. t.
- alsywty, eabd alrahman: hamae alhawamie fi sharh jame aljawamiei. taha: eabd alhamid hindawi, da. ta, almaktabat altwfyqyt, masr, du. t.
- alsywty, eabd alrahman: sharh shawahid almighni. taha: ‹ahmad kujan wmhmmd altrkzy, da. ta, lajnat alturath alerby, 1966.
- altayy, mhmmd bin eabd allah: sharah tashil alfawayida. tahi: da. eabd alrahman alsyd wada. mhmmd almakhtuni, ta1, hajr liltibaeat walnashri, 1990.
- ebbwd, yusif, waeawad, sami: maeayir alshaahid alshery fi altarjih alnhwy. mjllt aljamieat alerbyt alamrykyt lilbuhuth, mij3, ea1, 2017, 69101-.
- khalafa, talab hamid: alshawahid alsheryt almajhulat walaihtijaj biha eind aibn hsham fi kitabih mughaniy allbib: dirasat nhwyt aswly. mjllt aljamieat aleraqyt, ea53, ja1, 2021, 205320-.
- khlufatu, eabd aleaziza: masadir alaistishhad eind aibn hsham alansary min khilal mughaniy allabib ean kutub al›aearib. mjllt afaq adbyt, ea6, 2014, 135162-.
- sibwyhi, eamru bin euthman: alkitabi. taha: eabd alsalam harun, ta3, maktabat alkhanji, alqahirati, 1988.